للشعب الفلسطيني؛ الأمر الذي ترفضه اسرائيل تماماً، وهكذا، فإن شكواها من «الخطر الامني» ليس ثمة ما يدعمها؛ إذ أن اسرائيل نفسها هي المتسبب الاساسي في عداء الفلسطينيين لها. وقد ظهر تبرير اسرائيل هذا ضعيفاً جداً، فلم يساعدها، في بداية عهدها، على تخفيف الضغوط الدولية عنها، من أجل السماح بعودة اللاجئين أو جزء منهم على الاقل. لذلك لم تجد اسرائيل، أخيرا أمامها، لتبرير رفضها لمثل هذه العودة، سوى التذرع بالعامل الاقتصادي.

وقد أدعى شاريت، مثلاً، «ان اقتصاد اللاجئين قد تهدم، ولم يجر تسليم ممتلكات من سلطة الى اخرى. وكل ما حدث كان بمثابة تخلٍ عن أملاك. فالبلد كأن فريسة لغرائز الحرب وتقلباتها... وقد تفجر تيار الهجرة [اليهودية] وامتلأت أجزاء واسعة من الفراغ الجغرافي والاقتصادي الذي حدث. ولو وافقت اسرائيل على اعادة جماهير واسعة من اللاجئين العرب، لاستلزم الأمر بذل مجهود كبير في استيطان جديد على أساس خلق قاعدة اقتصادية جديدة. الا أن الدولة التي توجه كل اهتمامها ونشاطها نحو استيعاب المهاجرين [اليهود]، ليس في مقدورها أبداً تحميل نفسها عبئاً مضاعفاً. فالعائدون كانوا سيواجهون بلداً آخر مختلفاً عن ذلك الذي تركوه وراءهم»[٢٣]. الا ان ادعاء شاريت هذا يتناقض وممارسات اسرائيل في مصادرة أملاك اللاجئين وأراضيهم لصالح الاستيطان اليهودي. فالقاعدة الاقتصادية قائمة، واستغلال القرى والأراضي الفلسطينية في انشاء المستوطنات الجديدة واسكان المهاجرين الجدد فيها تثبت توفر هذه القاعدة واستغلالها. أما «عدم القدرة على مواجهة بلد مختلف»، فهو أمر غير صحيح، خصوصاً وان وطأة هذه المواجهة لن تكون، في أي حال من الاحوال، أقسى من وطأة مواجهة واقع التشرد والعيش في المخيمات، هذا اذا كان ثمة مجال للمقارنة بين الأمرين.

إضافة إلى الحجج السابقة التي برّر المسؤولون الاسرائيليون بواسطتها رفضهم عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، فقد اعتبر هؤلاء أيضاً ان ما جرى، أي تشريد اللاجئين ولجوءهم الى الدول العربية المجاورة لفلسطين، ليس في حد ذاته سوى عملية تبادل للسكان بين هؤلاء اللاجئين وبين يهود الدول العربية الذين هاجروا الى اسرائيل[٢٤]. فقد ذكر دافيد بن – غوريون أن عدد العرب الذين تركوا الجزء المخصص للدولة اليهودية في فلسطين، لا يزيد عن عدد اليهود الذين قدموا الى اسرائيل من الدول العربية، «بحيث يمكن اعتبار ما جرى تبادلاً غير مخطط، وانما عملياً، بين السكان، وانه ليست هنالك امكانية أو أساس اخلاقي لاعادة العجلة الى الوراء»[٢٥]. ويلاحظ هنا ان اسرائيل لم تكن حتى على استعداد للاعتراف باحصاءات وكالة الغوث حول عدد اللاجئين، والتي كانت تشير، حسب تقرير قدمه الدكتور ديفيس مدير الوكالة الى الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها السادسة عشرة، الى أن عددهم، كما كان مسجلاً لدى الوكالة في حزيران (يونيو) ١٩٦١، قد وصل الى ١,١٥١,٠٠٠ شخص[٢٦]. وقد تبنت المصادر الاسرائيلية، في تقديرها لعدد اللاجئين، دراسة أعدها الدكتور بينر[٢٧] تفيد ان عددهم، سنة ١٩٥٨، لم يتجاوز ١٥٤٨,٦١٠شخاص. ورسمياً، ادعت وزيرة الخارجية غولدة مئير سنة ١٩٦١، أمام الكنيست، أن العدد الصحيح للاجئين الفلسطينيين لا يزيد